العرب
الأربعاء 2021/09/29
السنة 44 العدد 12194

# عودة زخم الاندماجات في صناعة البتروكيماويات السعودية

## منتجات التكرير أداة لمواجهة تراجع أسعار النفط

قاعدة إنتاج أكثر كفاءة

يشهد سوق التكرير في السعودية حركة متسارعة بين شركات البتروكيماويات بحثا عن صفقات اندماج لإنشاء كيانات تعزز موقعها وخارطة الخدمات التي يمكن تقديمها لزيادة القدرة التنافسية محليا وعالميا عبر خفض النفقات وزيادة كفاءة التشغيل والاستفادة أكثر من الفرص التي يوفرها قطاع المشتقات النفطية.

الرياض – دخلت خطوات السعودية للاعتماد أكثر على قطاع البتروكيماويات والتكرير مرحلة متقدمة الثلاثاء بعدما أعلنت المجموعة السعودية للاستثمار الصناعي (سيسيج) والشركة الوطنية للبتروكيماويات (بتروكيم) إبرامهما اتفاقا بشأن اندماج مقترح.

ويأتي التقدم في هذا المسار مع اكتساب صفقات الاندماج زخما بين الشركات السعودية طيلة السنوات الثلاث الأخيرة في إطار "رؤية 2030" الرامية إلى تنويع موارد الاقتصاد وتعزيز القطاع الخاص لتوفير وظائف للشباب.

وينسجم هذا الاتجاه مع استراتيجية الحكومة السعودية المستقبلية، والتي تستهدف أنشطة التكرير وعدم الاكتفاء بتصدير الخام لتحقيق أعلى عوائد ممكنة.

وقالت الشركتان في بيانين منفصلين للبورصة إن "الصفقة ستتألف من عرض مبادلة أسهم يقدم من قبل المجموعة السعودية للاستثمار الصناعي للاستحواذ على الخمسين في المئة المتبقية في بتروكيم التي لا تملكها المجموعة السعودية بالفعل".

وستصدر سيسيج في المقابل أسهما جديدة لمساهمي بتروكيم، مما سينتج عنه إلغاء إدراج أسهم الأخيرة، حيث سيحصل مساهمو بتروكيم على 1.27 سهم في المجموعة السعودية مقابل كل سهم يمتلكونه في بتروكيم.

مجموعة سيج

الاندماج سيتم بمجرد عقد اتفاق ملزم يحدد شروط الصفقة

وأعلنت البورصة المحلية (تداول) الاثنين الماضي تعليق تداول سهمي الشركتين في سوق الأوراق المالية، ولمدة جلسة تداول واحدة، بناء على طلبهما، تمهيدا للإعلان عن "حدث جوهري".

وبحسب إفصاح للبورصة المحلية عينت سيسيج شركة أتش.أس.بي.سي العربية السعودية مستشارا ماليا، فيما قامت بتروكيم بتعيين شركة جي.أي.بي كابيتال مستشارا ماليا، لصفقة الاندماج المحتملة.

ولم تكشف سيسيج في بيانها موعد إتمام صفقة الاندماج لكنها قالت إن "مذكرة التفاهم تعد اتفاقا غير ملزم، حيث يخضع تنفيذ الصفقة إلى اتفاق الشركتين على اتفاقية نهائية ملزمة تحدد شروط الصفقة وأحكامها".

ويعتبر قطاع البتروكيماويات، الذي ينتج الكيماويات باستخدام النفط والغاز كمواد خام، العمود الفقري لقطاع الصناعات التحويلية في البلد العضو البارز في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

وتبلغ قيمة بتروكيم حوالي 6.3 مليار دولار والمجموعة السعودية حوالي 4.8 مليار دولار أي أن عملية الدمج سينتج عنه كيان قيمته تقترب من 11 مليار دولار مما يجعله ثاني أكبر شركة بتروكيماويات في السعودية بعد سابك.

وليس ذلك فقط، بل إن مجموع رأس المال للشركتين سيجعلهما أحد المنافسين في السوق بعد الاندماج مما سيساعد الكيان الجديد على التوسع في أعماله بشكل أكبر حيث يبلغ رأسمال المجموعة السعودية 1.2 مليار دولار، وبتروكيم 1.28 مليار دولار.

ووفقا لبيانات رفينيتيف، تمتلك الحكومة السعودية 13.1 في المئة من أسهم سيسيج و25 في المئة في بتروكيم.

وبدأت الشركتان محادثات العام الماضي بشأن الاندماج الذي سيشكل انطلاقة جديدة للوقوف على المزيد من الاندماجات في قطاع البتروكيماويات في السعودية بعد أن اشترت شركة النفط العملاقة أرامكو السعودية 70 في المئة في الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) العام الماضي.

وتعد سابك من أبرز شركات القطاع في السعودية وهي رابع أكبر شركة بتروكيماويات في العالم.

وكانت سيسيج وبتروكيم قد أعلنتا في شهر سبتمبر 2020 صدور موافقة مجلسي إدارتيهما على بدء المناقشات المبدئية لدراسة الجدوى الاقتصادية بخصوص دمج أعمال الشركتين.

ثم أعلنتا في أبريل 2021 عن الانتهاء من دراسة الجدوى الاقتصادية المبدئية للاندماج، والانتقال إلى دراسات العناية المهنية اللازمة والتفاوض على أحكام الصفقة المحتملة وشروطها وتبادل المعلومات فيما بينهما.

وتظهر نتائج أعمال الربع الثاني من العام الجاري، أن أرباح سيسيج تضاعفت عشر مرات حيث بلغت 134.7 مليون دولار على أساس سنوي.

وقالت المجموعة في بيان سابق إن "سبب ارتفاع الأرباح يعود إلى زيادة حصتها في نتائج المشاريع المشتركة لتبلغ في الفترة الفاصلة بين أبريل ويونيو الماضيين حوالي 60 مليون دولار مقابل 14 مليون دولار بمقارنة سنوية جراء ارتفاع أسعار بيع المنتجات".

في المقابل، حققت بتروكيم أرباحاً بلغت حوالي 80 مليون دولار مقابل خسائر بقيمة 25.3 مليون دولار نتيجة لارتفاع أسعار بيع المنتجات في الربع الحالي.

وكان قطاع البتروكيماويات في السعودية قد شهد في مايو 2019 عملية اندماج بين شركتي السعودية العالمية للبتروكيماويات (سبكيم) والصحراء للبتروكيماويات. وقالتا حينها إنهما تستهدفان استحواذات ومشاريع مشتركة في أوروبا والولايات المتحدة وآسيا لتوسعة نطاق السوق.

وبفضل اندماج الشركتين حيث أصبح اسمها "شركة الصحراء العالمية للبتروكيماويات"، باتت تمتلك إجمالي أصول بقيمة تزيد على 5.9 مليار دولار ليحتل هذا الكيان الجديد المركز الثاني بعد سابك في ذلك الوقت.

وقبل الاندماج كانت سبكيم رابع أكبر شركة بتروكيماويات في السعودية برأسمال يبلغ 1.95 مليار دولار بعد شركات سابك برأسمال 8 مليارات دولار وكيان السعودية برأسمال 4 مليارات دولار وبترورابغ برأسمال 2.34 مليار دولار.

وترجح العديد من التقارير الصادرة من بيوت الأعمال الدولية أن تواصل السعودية استثماراتها في قطاع التكرير والبتروكيماويات كوسيلة للتحوط في مواجهة التقنيات التكنولوجية الجديدة،

> **11**
> مليار دولار قيمة الكيان الجديد من اندماج المجموعة السعودية للاستثمار الصناعي وبتروكيم

مثل الطاقة الشمسية رخيصة الثمن، والتي قد تؤدي إلى تراجع الطلب على النفط والغاز.

ويرى المحللون أن الطلب على الصناعات البلاستيكية والأسمدة والمعادن من المرجح أن يستمر في النمو خلال العقد الحالي بوتيرة أكثر من المتوقع، وهي الصناعات التي تسعى دول الخليج لتطويرها اعتمادا على توافر الطاقة الرخيصة.

وتشير توقعات وكالة الطاقة الدولية إلى أن البتروكيماويات ستنقذ قطاع النفط والغاز في السنوات الثلاث المقبلة بسبب تزايد نمو الطلب على الطاقة في الأسواق العالمية.

وذكرت الوكالة في توقعاتها التي نشرتها قبل فترة أن الطلب على منتجات الأسمدة والبلاستيك ومنتجات التجميل سيقود حوالي ربع النمو المتوقع للطلب على النفط تقريبا حتى عام 2023.

ويقول محللو القطاع إن هذا التحول يمثل تحديا كبيرا لقطاع النفط، في الوقت الذي سيتم فيه إنتاج الكثير من البتروكيماويات باستخدام الغاز، وهو ما سيكون على حساب المصافي.

وتؤكد الوكالة في نظرتها المستقبلية للقطاع أن نمو استخدام البنزين والديزل سيكبحه تحسن كفاءة الوقود وانخفاض الاستهلاك في العالم المتقدم.

ومن المتوقع أن يزيد الطلب على النفط العالمي بواقع 6.9 مليون برميل يوميا حتى 2023 بعد انتهاء الأزمة الصحية تدريجيا، فيما سيشكل الطلب على لقيمي قطاع البتروكيماويات الإيثان والنفثا 25 في المئة من هذا النمو أو ما يعادل 1.7 مليون برميل يوميا.

# المصارف الخليجية تتلمس طريق الخروج من نفق الإغلاق

لندن – تظهر أحدث التقييمات الدولية أن المصارف في منطقة الخليج بدأت على ما يبدو في تلمس طريق الخروج من قيود الإغلاق بسبب الأزمة الصحية رغم درجات التباين في التعافي من الجائحة بين بلد وآخر.

واعتبرت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني في أحدث تقاريرها بأن الدعم الحكومي وتحسين الثقة الاقتصادية يساعدان في التخفيف من نقاط ضعف القطاع المصرفي لدى دول الخليج.

وأوضح خبراء الوكالة أن جائحة كورونا وتدني أسعار النفط العام الماضي، لم يؤثرا على جميع الأنظمة المصرفية الخليجية. وأشاروا إلى مرونة القطاعات المصرفية لبعض دول المنطقة، إضافة إلى نقاط الضعف لدى دول أخرى.

وبحسب التقرير، تعتبر البنوك الإماراتية من بين الأكثر تأثراً في منطقة دول المنطقة نتيجة لانكشافها الكبير على العقارات والقطاعات الأخرى التي تضررت بشدة، بينما وجدت المصارف في السعودية نفسها في وضع أفضل بفضل الربحية القوية.

وتشمل المشكلات الأخرى، الديون الخارجية الصافية المتزايدة لقطر والتحديات المالية في الكويت، الأمر الذي قد لا يضر بالاقتصاد فحسب، بل يشكك أيضاً في قدرة الحكومات على دعم النظام المصرفي بطريقة يمكن التنبؤ بها وفي الوقت المناسب.

ومن المتوقع أن يكون الانخفاض في مؤشرات جودة الأصول لدى البنوك الخليجية طفيفاً، بفضل تدابير الدعم التنظيمية والحكومية، وتحسن معايير الثقة الاقتصادية.

وتحاول دول الخليج التعافي من أسوأ أزمة اقتصادية ومالية في تاريخها نتيجة التبعات السلبية لتفشي الجائحة خلال العام الماضي، وهبوط أسعار النفط المصدر الرئيسي للدخل بالمنطقة وسط انخفاض الطلب العالمي.

واتخذت بنوك المنطقة والبالغ عددها 168 بنكا تخدم نحو 58 مليون نسمة، موقفا استباقيا خلال العام الماضي، في الاعتراف بالقروض المتعثرة، في إطار بعض المبادرات التي تم طرحها مثل برنامج الدعم والمواجهة الاقتصادي.

وتستحوذ الإمارات على أكبر عدد من البنوك بواقع 48 بنكا، ثم السعودية والبحرين 31 بنكا لكل منهما، ثم الكويت 22، وقطر وعمان 18 بنكا لكل منهما.

ويؤكد مصرفيون أن البنوك الخليجية، التي عززت احتياطياتها الرأسمالية في أعقاب الأزمة المالية العالمية، لم تعد تملك السيولة السابقة مع قيام الحكومات بسحب بعض ودائعها لسد عجز الميزانيات.

ستاندرد آند بورز

STANDARD &POOR'S الدعم الحكومي وتحسن الاقتصاد خففا من ضعف أداء البنوك

وكشف هذا الوضع عن ترابط العلاقة بين الحكومات والمصارف عندما تتراجع أسواق السندات، وهو ما حصل خلال أزمات انهيار أسعار النفط وعند مواجهة الجائحة الصحية.

وحتى قبل الجائحة، سعت معظم الحكومات الخليجية إلى مواجهة ضغوط دعم القطاع المصرفي بإدماج عدد منها في خطوة لتوحيد الموارد وتحسين الكفاءة.

وكان هذا الاتجاه بارزا في الإمارات التي شهدت أكبر اندماج في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام 2019 بين بنك أبوظبي التجاري، ثاني أكبر بنك في الإمارة من حيث الأصول، وبنك الاتحاد الوطني في دبي، ومصرف الهلال في أبوظبي.

وأسفرت الصفقة الرسمية حينها عن تحول الكيان المندمج إلى ثالث أكبر بنك في الإمارات، مع أصول تقدر بحوالي 114.4 مليار دولار.

وفي العام ذاته، شهدت السعودية أول اندماج مصرفي منذ عقدين، بين البنك السعودي البريطاني والبنك الأول، لإنشاء ثالث أكبر مؤسسة مالية في البلاد، في حين شهدت قطر أول اندماج بين بنك بروة وبنك قطر الدولي.

وبينما قد يصعب الحفاظ على هذا المعدل من عمليات الاندماج والاستحواذ يشير مسؤولو القطاع إلى أن الانكماش الاقتصادي المستمر قد يحفز المزيد من الاعتماد عليها في بعض الأسواق.

وعلى الرغم من الاندماجات الأخيرة، فإن الإمارات لا تزال تعاني من ارتفاع مفرط في عدد المصارف، ومن المرجح أن يشهد القطاع المزيد من عمليات الاندماج والاستحواذ.

وتواجه الاقتصادات الخليجية الأصغر وهي سلطنة عُمان والبحرين الأزمة الصحية التي أثرت عليها على ما يبدو، بنفس الأسلوب تقريبا حتى تجنب قطاعها المصرفي احتمالات التراجع في القيادم بدورها في المساعدة على تنمية اقتصاداتها.

وكان البنك المركزي العماني قد وافق في أبريل العام الماضي على اندماج بين بنك عُمان العربي وبنك العز الإسلامي. في حين يتوقع المحللون المزيد من الاندماج في البحرين مع تنفيذ البلاد لبرنامج الإصلاح المالي.

وأظهر تقرير شركة كامكو انفست الكويتية للاستثمار في إدارة الأصول نشرته أواخر أغسطس الماضي والذي يستند إلى بيانات 59 بنكا مدرجا بأسواق الأسهم الخليجية أن المصارف سجلت أرباحا في الربع الثاني من 2021 وقد تصدرت المصارف الإماراتية نمو الأرباح خليجيا.

# المركزي في عدن يسترجع أرصدته المجمّدة في بريطانيا

عدن – أعلن البنك المركزي اليمني في عدن إفراج بنك إنجلترا المركزي عن أرصدته، التي كانت مجمدة منذ بدء الحرب في البلاد قبل نحو سبع سنوات.

ويأتي هذا الإجراء في وقت تجد فيه الحكومة الشرعية نفسها في أمسّ الحاجة إلى الأموال من أجل تخفيف الأزمات الملقاة على عاتق السكان في مناطق سيطرتها.

وقال المركزي، الذي يتخذ من العاصمة المؤقتة عدن مركزا له في بيان نشره على منصته الإلكترونية، إنه تلقى بلاغا رسميا من بنك إنجلترا يؤكد موافقته على تحرير أرصدة المركزي اليمني المحتجزة في لندن.

وأشار إلى أن ذلك يأتي "بعد عدة سنوات من الجهود الحثيثة التي بذلها البنك المركزي عقب نقل مقره الرئيسي إلى العاصمة المؤقتة عدن، واستمراره في التواصل مع كافة البنوك في الخارج".

وشدد المركزي على أن "إطلاق تلك الأموال سيعزز من موقف الاحتياطي الخارجي للبنك المركزي، والذي سيسهم بدوره في تخفيف الضغط على الطلب للعملة الأجنبية".

وتأمل الحكومة الشرعية في أن تطلق البنوك الخارجية الأخرى قريبا باقي الأرصدة المجمّدة. وقال المركزي في عدن إن الخطوة تعدّ "انتصارا للبنك المركزي وتعبيرا عن استعادته لمكانته المصرفية الدولية ودعما مباشرا للجهاز المصرفي اليمني بشكل عام".

وفي حين لم يذكر المركزي قيمة تلك الأرصدة، أشارت بعض التقارير ومصادر حكومية إلى أن الأموال المجمدة لدى بنك إنجلترا التي تلقّى المركزي اليمني إشعارا رسميا بتحريرها تقدر بحوالي 100 مليون دولار، محتجزة منذ العام 2016.

وظل بنك إنجلترا يرفض طلبات الحكومة الإفراج عنها بعد قرار الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي بنقل مقر المركزي اليمني من صنعاء إلى عدن في سبتمبر من ذلك العام على خلفية انقسام النظام المصرفي في البلاد.

وكانت الحكومة المعترف بها دوليا، قد حررت سعر صرف الريال في عام 2017، وأخطرت البنوك باعتماد السعر الذي يحدده السوق دون تثبيت سعر محدد.

ووصل سعر الدولار في اليمن قبل الحرب التي اندلعت عام 2015 إلى نحو 215 ريالا يمنيا، بينما تجاوز آخر سعر مسجل في عدن حاليا 1200 ريال للدولار.

ويشهد اليمن، خاصة المحافظات الواقعة تحت سيطرة الحكومة الشرعية، منذ ثلاثة أسابيع تدهورا اقتصاديا، على خلفية التراجع غير المسبوق للعملة المحلية أمام الأجنبية.

وتعهد المركزي الاثنين الماضي باتخاذ إجراءات حازمة على مستوى قطاعي البنوك والصرافة لوقف تدهور العملة المحلية التي تشهد تراجعا غير مسبوق وسط موجة سخط شعبي.

وبالتزامن مع ذلك، شددت الأمم المتحدة في تغريدة على حسابها في تويتر على ضرورة الدعم العاجل لاقتصاد اليمن من أجل الحفاظ على العملة المحلية التي تشهد تراجعا قياسيا.

وقال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن في بيان إن "هناك ضرورة عاجلة لدعم الاقتصاد اليمني، للحفاظ على استقرار العملة، ومعالجة بعض الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي".

ودعا المكتب إلى ضرورة الدعم العاجل "لمنع الانهيار التام للأنظمة المؤسسية، بما في ذلك مرافق الخدمات الأساسية ونظم الحماية الاجتماعية".

ويعتمد نحو 80 في المئة من السكان على المساعدات، كما اقترب الملايين من شفا المجاعة، فيما تصفه الأمم المتحدة بأنه أكبر أزمة إنسانية في العالم.

وتبذل الحكومة المدعومة من السعودية، جهودا مضنية لدفع أجور العاملين في القطاع العام وقد لجأت إلى طبع أوراق مالية لمواجهة العجز المالي في الميزانية السنوية لهذا العام.

جهود مضنية للحصول على السيولة